



قرار

رقم (خ) ٢٠١١

بشأن تنظيم متطلبات ترخيص وكلاء شركات التأمين

استناداً إلى قانون شركات التأمين الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٩/١٢،  
والى المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٩٠ بنقل اختصاصات التأمين من وزارة التجارة والصناعة إلى الهيئة العامة

سوق المال،

والى اللائحة التنفيذية لقانون شركات التأمين الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٨٠/٥،

والى قرار تنظيم متطلبات ترخيص مزاولة أعمال التأمين رقم خ ٢٠٠٧/٣١،

والى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال الصادر في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٠،

والى موافقة وزارة المالية رقم م ت د/٣/٦١٠٩٥١ بتاريخ ٢ نوفمبر ٢٠١٠،

وببناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

- تقد -

المادة الأولى : يعمل في شأن تنظيم متطلبات ترخيص وكلاء شركات التأمين بالأحكام المرفقة.

المادة الثانية : على الجهات المخاطبة بأحكام هذا القرار توفيق أوضاعها في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ

العمل به.

المادة الثالثة : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وي العمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

يعين بن سعيد بن عبد الله الجابر

الرئيس التنفيذي للهيئة العامة لسوق المال

صدر في ١٣ صفر ١٤٣٢ هـ

الموافق ١٧ يناير ٢٠١١ م

## تنظيم متطلبات ترخيص وكلاء شركات التأمين

المادة (١) : يكون لكلمات والعبارات التالية المعنى المحدد قرين كل منها ما لم يقتضي سياق النص خلاف ذلك:-

الهيئة: الهيئة العامة لسوق المال.

الشركة: شركة التأمين المرخصة بموجب قانون شركات التأمين الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٩/١٢.

وكيل التأمين: الشخص المرخص من قبل الهيئة لممارسة أعمال الوكالة في التأمين ، والمفوض من قبل

شركة التأمين لممارسة أعمال التأمين نيابة عنها بموجب الاتفاقية المبرمة بينهما.

الترخيص: الموافقة النهائية الصادرة من الهيئة لزاولة أعمال وكيل التأمين.

المادة (٢) : يتعين على كل من يرغب في ممارسة نشاط وكيل التأمين أن يكون شخصا اعتباريا.

المادة (٣) : لا يجوز للشركة تفويض أي شخص نيابة عنها القيام بأعمال وكيل التأمين إلا بعد الحصول على موافقة

من الهيئة.

المادة (٤) : يشترط لحصول الشخص على ترخيص للقيام بأعمال وكيل التأمين أن يقدم طلبا على النموذج الذي تعدد

الهيئة مرفقا به المستندات والبيانات الآتية:-

١- اسم وكيل التأمين وشكله القانوني وعنوانه.

٢- أسماء المؤسسين وجنسياتهم.

٣- بيان بالأنشطة المطلوب مزاولتها (التأمينات العامة، تأمينات الحياة).

٤- إيصال سداد رسوم دراسة الطلب.

المادة (٥) : تصدر الهيئة موافقتها المبدئية على الترخيص بعد استيفاء المستندات والبيانات المشار إليها في المادة السابقة،

وعلى مقدم الطلب القيام باستكمال كافة الإجراءات الفنية والقانونية في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من

تاريخ صدور الموافقة.

المادة (٦) : على مقدم الطلب بعد الحصول على الموافقة المبدئية ، تعبئة الاستمارة المعدة لذلك مع إرفاق المستندات

الآتية:-

١- ما يفيد بأن المؤسسين وأعضاء الإدارة العليا لم تصدر ضد أي منهم خلال السنوات الخمس السابقة على

تقديم الطلب أحكام بإشهار الإفلاس أو بعقوبة في جنائية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو بعقوبة في

إحدى الجرائم المنصوص عليها في قوانين الشركات التجارية ، التجارة ، سوق رأس المال ، التأمين، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

- نسخة من شهادة القيد في السجل التجاري ونموذج المفوضين بالتوقيع، ونسخة من شهادة الانتساب إلى غرفة تجارة وصناعة عمان.
- بيان مفصل عن الموظفين لديه ، وتقديم ما يفيد تدريبهم لدى شركة تأمين لمدة لا تقل عن مائة ساعة شريطة أن يشمل التدريب أنشطة التأمين المطلوب ممارستها.
- نسخة من الاتفاقية المبرمة بينه وبين الشركة.
- نسخة من وثيقة تأمين لتعطية أخطاء وكيل التأمين المهنية تجاه الشركة وتحدد قيمتها وفق الاتفاقية المبرمة بينهما، على أن تظل سارية طوال مدة سريان الترخيص.
- إيصال سداد الرسوم المقررة.

المادة (٧) : يجب أن تتضمن الاتفاقية المبرمة بين وكيل التأمين والشركة حقوق والتزامات كل طرف، وعلى الأخص ما يأتي:

- نوع النشاط الذي يجوز لوكيل التأمين ممارسته بانتياية عن الشركة.
- المهام التي يتوجب على وكيل التأمين القيام بها، وعلى الأخص ما يلي:

  - أ- تعريف طالب التأمين بالعروض والخدمات التي تقدمها الشركة.
  - ب- استلام طلبات التأمين أو طلبات تجديد وثائق التأمين أو تعديلها أو إلغائها.
  - ج- استلام أقساط ومساهمات التأمين .
  - د- الإجابة على استفسارات طالب التأمين أو المؤمن له أو المستفيد.
  - هـ- استلام وتحويل المراسلات المتبادلة بين الشركة والمؤمن لهم والمستفیدين من وثائق التأمين بشأن مطالبات التعويض .
  - و- تقديم المساعدة للمؤمن له أو للمستفيد عند تسوية المطالبات مع الشركة.

- مدة الاتفاقية بما لا تجاوز خمس سنوات والحالات الموجبة لإنهاها.
- إجراءات العمل، وإجراءات الرقابة لدى وكيل التأمين.
- آلية إخطار الشركة بالأعمال التي قام بها وكيل التأمين ومدة الإخطار بكل عمل.
- آلية تدريب موظفي وكيل التأمين.
- العمولات المستحقة لوكيل التأمين وكيفية احتسابها.
- تعهد وكيل التأمين بالالتزام بكافة المتطلبات القانونية للقيام بعمله.

- ٩ السماح للشركة بالاطلاع على دفاتر وسجلات وكيل التأمين ومراجعتها.
- ١٠ التزام وكيل التأمين بتحويل أقساط ومساهمات التأمين إلى حساب الشركة.
- ١١ أية بيانات أخرى تحددها الهيئة.

المادة (٨) : يصدر الرئيس التنفيذي للهيئة قراراً بالترخيص خلال ثلاثة أيام من تاريخ استيفاء الشروط الواردة بالمادة (٦) من هذا القرار بذات المدة المحددة في الاتفاقية المبرمة بين وكيل التأمين والشركة ، ويعتبر فوات الثلاثين يوماً دون إصدار الترخيص بمثابة رفضاً ضمنياً للطلب.

المادة (٩) : يتم قيد وكيل التأمين في سجل وكلاء شركات التأمين، ويعطى وكيل التأمين شهادة معتمدة تثبت قيده في السجل.

المادة (١٠) : يتعين على وكيل التأمين تقديم طلب تجديد الترخيص قبل شهر على الأقل من تاريخ انتهاءه، على أن يستوفي جميع المستندات المشار إليها في المادة (٦) من هذا القرار.

المادة (١١) : يحظر على وكيل التأمين الآتي:

١. أن يكون وكيل لأكثر من شركة تأمين .
٢. أن يعمل كسمسار تأمين إلى جانب عمله كوكيل تأمين .
٣. أن يوكل غيره بممارسة أعمال التأمين الموكلة إليه من قبل الشركة أو بجزء منها .
٤. أن يسمح للقائمين على إدارته العمل لدى أية شركة تأمين، أو أن تكون لأي منهم صلة بوكيل تأمين آخر.

المادة (١٢) : على وكيل التأمين الالتزام بما يلي:-

- ١ أن يخطر الهيئة عند شغور مركز أي من القائمين على إدارته.
- ٢ أن يشير في جميع الأوراق والمستندات والإيسارات والإذادات التي تصدر عنه، إلى رقم تسجيله في السجل التجاري وسجل وكلاء شركات التأمين.
- ٣ أن يضع الترخيص في مكان بارز وواضح بمقر عمله.
- ٤ أن يخطر الهيئة بأي تعديل يطرأ في البيانات المقيدة في سجل وكلاء شركات التأمين أو بالمستندات المرفقة به، ولا يجوز العمل بهذه التعديلات إلا بعد اعتمادها من الهيئة.
- ٥ أن يحتفظ بدفاتر وسجلات منظمة حسب الأصول ، وتدوين وحفظ البيانات والمعلومات والأوراق الخاصة بالأعمال التي يمارسها، بما في ذلك الآتي:

- أ- نسخة من الاتفاقية المبرمة بينه وبين الشركة.
- ب- المذكرات والمراسلات الخاصة بأعماله.
- ج- سجل لوثائق التأمين التي يصدرها بنيابة عن الشركة عن كل فرع من فروع التأمين والمزايا والشروط الخاصة بكل وثيقة.
- د- نسخ من مستندات القبض والصرف والقيد والتسويات وغير ذلك من المعاملات المالية الخاصة بأعمال وكيل التأمين.
- ـ٦ـ
- ـ١ـ أن يتقييد بقواعد ممارسة المهنة وعلى الأخص ما يأتي :-
- ـ٢ـ الالتزام بالنزاهة في جميع تصرفاته وأعماله.
- ـ٣ـ إيضاح مضمون التأمين وحدود التغطية واستثناءاتها وإجراءاتها بصورة كاملة لطالب التأمين.
- ـ٤ـ أن يبين سعر التأمين أو أتعاب من طالب التأمين أو المؤمن له أو المستفيد من وثيقة التأمين.
- ـ٥ـ عدم تقاضي أية عمولات أو أتعاب من طالب التأمين أو المؤمن له أو المستفيد من وثيقة التأمين.
- ـ٦ـ التعامل بسرية مع جميع البيانات والمعلومات التي يحصل عليها خلال عمله، وأن يتخذ الإجراءات المناسبة للمحافظة على سرية المعلومات والوثائق والمستندات التي يحوزها.

**المادة (١٣) : تلتزم الشركة بالآتي :**

- ـ١ـ القيام بالتدقيق على أعمال وكيل التأمين للتأكد من التزامه بالقوانين واللوائح والقرارات المنظمة لعمله.
- ـ٢ـ مراجعة إجراءات العمل وإجراءات الرقابة لدى وكيل التأمين مرة على الأقل في السنة.
- ـ٣ـ تعويض حملة الوثائق عن الأضرار الناتجة بسبب إهمال وكيل التأمين أو تقصيره.

**المادة (١٤) : يجوز للهيئة تفتيش دفاتر وحسابات ومعاملات وكلاء التأمين وإجراء التحقيقات الالزمة في الحالات المرتكبة ، وايقاع الجزاءات المناسبة وفق أحكام قانون شركات التأمين المشار إليه، كما يجوز لها تعين جهة خارجية للتدقيق على دفاتر وكيل التأمين وسجلاته على حسابه ، وعليه التعاون معها وتوفير جميع المعلومات والبيانات الضرورية لها ، على أن تعامل تلك البيانات والمعلومات بسرية تامة.**

**المادة (١٥) : يلغى الترخيص في الحالات الآتية:**

- ـ١ـ بناء على طلب وكيل التأمين وبعد الحصول على موافقة الشركة.
- ـ٢ـ إذا فقد وكيل التأمين شرطاً من شروط الترخيص.
- ـ٣ـ إذا تم إلغاء ترخيص الشركة التي يرتبط معها وكيل التأمين.

- ٤- إذا تم إلغاء الاتفاقية المبرمة بين وكيل التأمين والشركة.
- ٥- إذا أخل وكيل التأمين بأي من الواجبات أو الالتزامات الواردة بالقوانين واللوائح والقرارات المنظمة لعمله.

المادة (١٦) : تستوي في الهيئة الآتي:

(١٠٠) مائة ريال عماني.	-١ رسم دراسة الطلب
(٣٠٠) ثلاثةمائة ريال عماني.	-٢ رسم منح الترخيص
(٣٠٠) ثلاثةمائة ريال عماني.	-٣ رسم تجديد الترخيص
بواقع (٥٪) من رسم تجديد الترخيص لكل أسبوع تأخير.	-٤ غرامة تأخير تجديد الترخيص
(٢٠) عشرون ريال عماني.	-٥ رسم تعديل البيانات
رسم طلب الإطلاع على الأوراق والسجلات (١٠) عشرة ريالات عمانية.	-٦ رسم طلب صور أو مستخرجات
(١٠) عشرة ريالات عمانية.	-٧ رسم طلب صور أو مستخرجات